ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي لدى الفئات المستهدفة في الأراضي الفلسطينية، مع أخذ محافظات شمال الضفة الغربية كحالة دراسية. وقد تم قياس دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي من ثلاثة أبعاد، وهي الوفرة الغذائية، إمكانية الوصول للغذاء، وتوفير التنوع الغذائي، كما هدفت أيضاً إلى توضيح الدور الذي تلعبه هذه البرامج في جهود تحسين الأمن الغذائي، وكذلك تحليل مدى اختلاف هذا الدور تبعاً لعدة متغيرات منها ما يتعلق بالأسرة، ومنها ما يتعلق بالقروض، إضافةً إلى توضيح آليات عمل برامج التمويل الصغير وقدرتها على الاستدامة.

تكّون مجتمع الدراسة من مقترضي مشاريع الزراعة والثروة الحيوانية من مؤسسات شبكة الإقراض الصغير لعامي 2008-2007 وعددهم 1325 مقترضاً، وقد تم استخدام عينة طبقية عشوائية لاختيار 160 مقترض، بلغت نسبة العينة 12.1% من مجتمع الدراسة. إضافةً إلى إجراء مسح شامل للمؤسسات المذكورة التي قدمت قروض في هذا المجال وعددها خمسة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم توظيف أداتين بحثيتين هما الملاحظة غير المباشرة، والمقابلة لكل أفراد العينة من مستفيدي ومقدمي خدمات التمويل الصغير، وتم جمع البيانات اللازمة في الفترة الزمنية من بداية نوفمبر 2009 حتى منتصف شباط 2010 ، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

بينت النتائج، أن نسبة 45% من المبحوثين تعرفوا على مؤسسات التمويل الصغير بطرق غير رسمية كالأصدقاء، مما يدل على أن المؤسسات المبحوثة بحاجة إلى تفعيل رسالتها الإعلامية بصورة أفضل، كما تبين أن 44% من المبحوثين اختاروا الاقتراض من هذه المؤسسات لسهولة إجراءات الحصول على قروض منها، ما يعني أن هذه المؤسسات لا زالت تشكل الوسيلة الأسرع للحصول على القروض لمن لا يستطيع الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، احتلت مشاريع زراعة الخضار المرتبة الأولى ضمن مشاريع المبحوثين، وذلك بسبب سرعة إنتاجيتها، حيث أن نسبة 29% من المبحوثين حصلوا على القروض من أجل ذلك. إضافةً إلى ذلك تبين أن قدرة مشاريع المبحوثين على الاستمرارية مرتفعة، حيث إن 76% من المبحوثين لا تزال مشاريعهم قائمة. فيما تنوعت أسباب توقف المشاريع لدى ما نسبته 24% من المبحوثين، وعزا 77% من أصحاب المشاريع المتوقفة ذلك إلى عدم نجاحها مالياً. وأكد 95% من المبحوثين أن المؤسسات المبحوثة تتبع آليات سهلة نسبياً للإقراض. وقد أظهر 81% من المبحوثين درجة عالية من الرضا

في التعامل مع مؤسسات التمويل الصغير، بينما أظهر 19% من المبحوثين عدم الرضا لارتفاع نسبة الفائدة. وفيما يتعلق بأنماط الإنفاق على الغذاء عند المبحوثين، تبين أن نسبة الإنفاق على الغذاء مرتفعة لدى 63% من أسر المبحوثين، حيث ينفقون على الغذاء ما يزيد عن 45% من مجمل الإنفاق الكلي شهرياً، ونسبة 48% من أسر المبحوثين تنفق ما بين 30-50% على اللحوم فقط من معدل الإنفاق الكلي على الغذاء، مما يعكس القدرة الشرائية المتواضعة للأسر بسبب ارتفاع أسعار الغذاء. كان تقدير المبحوثين لدور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالنسبة لمحاوره الثلاثة، متواضعاً في تحسين الوفرة الغذائية، وجيداً في كل من تحسين القدرة على الوصول للغذاء، وتحسين القدرة على توفير التنوع الغذائي. ولم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بالنسبة لهذا الدور، حيث لم يظهر أثر لكل من عدد أفراد الأسرة، مستوى دخل الأسرة ونوع القرض على تقدير المبحوثين لهذا الدور. فيما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) بالنسبة لهذا الدور في محور تحقيق الوفرة الغذائية حسب متغيري حجم القرض وفترة السداد، حيث كان الدور أفضل في تحقيق الوفرة الغذائية للقروض التي يقل حجمها عن 1000$، وتقل فترة سدادها عن السنة. ولم تظهر فروق عند نفس المتغيرين بالنسبة لمحوري الوصول للغذاء والتنوع الغذائي. فيما تشابهت المؤسسات المبحوثة من حيث برامجها، وفئاتها المستهدفة، ومصادر تمويلها، ووسائل مساهمتها في تحسين الأمن الغذائي ووسائل استدامتها.

خلصت الدراسة إلى عدة توصيات، منها ضرورة متابعة جهود تنظيم عمل قطاع التمويل الصغير وإيجاد مصادر تمويل بديلة. هناك أهمية أيضاً في التوجه نحو خفض الفوائد من أجل زيادة عدد القروض وتحقيق الاستمرارية. والعمل على تأسيس شراكة مع القطاع العام و الخاص، من خلال انتهاج سياسات تشجيعية لمقترضي مشاريع الإنتاج الغذائي، تتلخص في منحهم إعفاءات ضريبية، وتفعيل الدور التسويقي لبرامج التمويل الصغير، وتمويل أصحاب مشاريع الأمن الغذائي المتميزة وتوسيع نطاق استهداف المزارعات.